وعاء الزكاة في ظل معايير المحاسبية الإسلامية

Zakat Fund under Islamic Accounting Standards

أنور عيدة جامعة حمة لخضر الوادي، aidaanouar39@gmail.com

عوادي مصطفى جامعة حمة لخضر الوادي، pr.aouadi@gmail.com

تاريخ الإرسال 26-08- 2018 تاريخ القبول 06-11-2018 تاريخ النشر:06-12-2018

ملخص:

يهتم هذا البحث بدراسة موضوع وعاء الزكاة في ظل معايير المحاسبة الإسلامية حيث تهدف هذه الدراسة الاختلافات الأساسية بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية وكذا إلى دور المعايير المحاسبية المتعلقة في محاسبة زكاة حيث تم الاستناد إلى بعض معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(AAIOFO)،كما أوضحت هذه الورقة البحثية على ضرورة تبني و إعداد إطار فكري للمحاسبة من منظور إسلامي وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تميز الإطار الفكري المحاسبي من منظور إسلامي بمجموعة من القواعد غير متوافرة في الأطر الفكرية للمحاسبية.

الكلمات المفتاحية : الزكاة ؛ معايير المحاسبة الدولية ؛ معايير المحاسبة الإسلامية .

Abstract

This study aims to study the subject of Zakat Pot under the Islamic Accounting Standards. This study aims at the role of the accounting standards related to Zakat accounting. Some of the International Accounting Standards issued by the International Accounting Standards Board (IASB), issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAIOFO). This paper also pointed to the need to adopt and prepare an intellectual framework for accounting from an Islamic perspective. The study concluded with a number of results, most importantly the interest in the media aspect of Zakat using all the media, As well as the importance of its constructive role in reforming the economic and social aspects, as well as distinguishing the intellectual and accounting framework from an Islamic perspective .

Keywords:Zakat,International Accounting Standards Islamic Accounting Standards

مقدمة

لقد عالج الفكر الإسلامي الجوانب الاقتصادية في حياة الناس من مختلف جوانبها النظرية والعلمية فالإسلام منهج حياة متكامل شامل لكل نواحي الحياة وشريعته صالحة لكل الأزمنة والأمكنة وهي شريعة للناس جمعياً وتقوم على مجموعة من القواعد الكلية الثابتة وهذا يعطيها صفة الثابت كما أنها تركت الفروع والتفاصيل لتتكيف حسب الظروف والأحوال وهذا يعطيها صفة المرونة ,وأرسى الفكر الإسلامي النظريات الاقتصادية التي لا بد للعالم من العودة إليها إن أراد التقدم والرخاء دون ضرار أو فساد ومن الجوانب التي عالجها الفكر الإقتصادي الإسلامي الشامل جانب من المحاسبة الذي أطلق عليه فقهاء المسلمين عليهم كتابة الأموال وقد وضع الفكر الإسلامي القواعد الكلية لعلم المحاسبة والتي تعتبر بمثابة الدستور الحقيقي لمهنة المحاسبة ومما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية الآتية:

- ✓ **التساؤل الرئيس**

كيف يتم المعالجة المحاسبية لوعاء الزكاة في ظل معايير المحاسبية الإسلامية؟

- ✓ **الأسئلة الفرعية**
- ✓ ما المقصود بمفهوم المحاسبة من المنظور الإسلامي؟
- ✓ كيف يتم تحديد وعاء الزكاة؟
- ✓ ماهي العلاقة بين معايير المحاسبة الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية؟

في ضوء الأسئلة الفرعية صيغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- ✓ **الفرضيات**
- ✓ ويقصد بها المحاسبة عن نتائج العمليات المادية نقدية أو عينية، وذلك بكتابة وقياس الأشياء لغرض الاستفادة منها

- ✓يتم تحديد وعاء الزكاة إما عن طريق صافي الموجودات أو عن طريقة صافي الأموال المستثمرة
- ✓يمكن النظر إلى العلاقة بين معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية من زوايا مختلفة أساسها التصنيف الذي يمكن تقسيمها إلى مجوعة من الفئات.
- ✓**أهداف البحث**
- ✓التطرق إلى مفهوم وأهداف المحاسبة من المنظور الإسلامي
- ✓أهداف المحاسبة توصل إليها الفكر المحاسبي المعاصر
- ✓مقارنة معاييرِ المحاسبةِ الدولية بمعاييرِ المحاسبةِ الإسلامية.
- ✓**نموذج البحث**

بغية الوصول لأفضل الأساليب والطرق للإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال مجموعة من المراجع وأدبيات نظرية التي بحثت في الموضوع أو مواضيع ذات الصلة.

المحور الأول:مفهوم وأهداف المحاسبة من المنظور الإسلامي

أولا: تعريف المحاسبة من المنظور الإسلامي

هناك عدة تعاريف للمحاسبة من منظور إسلامي منها:

التعريف الأول

المحاسبة هي المعرفة الإسلامية النابعة من الفقه الإسلامي في النواحي المحاسبية المختلفة سواء أكانت ناحية نظرية المحاسبة وإطارها الأكاديمي العام أو ناحية محاسب الزكاة بما تحتويه من جوانب مادية وروحية وإنسانية مستمدة من ديننا الإسلامي الحنيف كبديل للمحاسبة الضريبية التي لا تتم سوى بالجوانب المادية والمحاسبية فقط .

التعريف الثاني

إن مفهوم المحاسبة في الإسلام ينصرف إلى ناحيتين رئيستين هما:

أ-المحاسبة الذاتية

ويقصد بها محاسبة كل إنسان لنفسه على نتائج أعمالها من عبادات أو معاملات، ويتسع هذا المفهوم ليشمل النواحي الدنيوية والأخروية نظراً لأن مفهوم العبادة في الإسلام يتسع ليشمل كل ما من شأنه تعمير الأرض، ويتضح مفهوم المحاسبة الذاتية من قول الله سبحانه وتعالى ﴿**يَا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا الله وَ لتَنظُر كل نَفسٌ مَّا قَدَّمت لِغَدٍ وَاتَّقُوا الله إِنَّ الله خَبِيرٌ بِمَا تَعملون** ﴾ سورة الحشر –**الآية**18–، وقوله سبحانه وتعالى ﴿**كُلُّ نَفسٍ بِمَا كَسَبَت رَهِينَـةٌ** ﴾ سورة المدثر –**الآية 38**–وهذا النوع من أنواع المحاسبة من أجدى أنواعها لأنه يؤدي إلى تحقيق التنمية وارتفاع كفاءة الأداء.

ب–المحاسبة المادية

ويقصد بها المحاسبة عن نتائج العمليات المادية نقدية كانت أو عينية، وذلك بكتابة وقياس الأشياء لغرض الاستفادة منها في مجالات مختلفة منها تحديد وعاء زكاة الأموال

ثانيا: أهداف المحاسبة نابعة من الإسلام ولم يرد لها ذكر في الفكر المحاسبي المعاصر

وتشمل ما يلي:

- ✓توفير معلومات عن مدى التزام الوحدة المحاسبية بمبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها في عملياتها ومعاملاتها وتوثيق هذا الالتزام
- ✓ توفير معلومات تساعد على قياس صافي دخل الوحدة المحاسبية ومن ثم قياس الزكاة الواجبة في أموالها,حيث يجوز أن تقوم الوحدة المحاسبية بإحراجها نيابة عن أصحاب الأموال تسهيلا لهم وتيسيرا على ولي الأمر في جبايتها
- ✓توفير معلومات تساعد على فصل الكسب غير المشروع أو المشتبه فيه في حالة حدوثه وذلك للتخلص منه بصرفه في وجوه الخير، وعدم خلطة مع الأموال الأخرى، وعدم توزيعه على المتعاملين, وهذا الهدف احتمالي أو ثانوي، لأن الأصل في نشاط الوحدة المحاسبية في اقتصاد إسلامي، وعدم الكسب الحرام, ولكن قد يحدث هذا الأسباب خارجة عن إرادة الوحدة المحاسبية، كأن يكون عمليا في مجتمع لا يطبق الشريعة الإسلامية، وقد يحدث نتيجة اجتهاد خاطئ من الإدارة أو جهل من بعض العاملين

- ✓توفير معلومات عن مدي إسهام الوحدة المحاسبية في الجمعيات الخيرية، وصناديق القرض الحسن للمحتاجين، وفي تنمية المجتمع المسلم الذي تعمل فيه وغيره من المجتمعات المسلمة من خلال توفير فرص العمل والتدريب والإسهام في رفع الناتج.[1]

ثالثا: أهداف المحاسبة

المحاسبة كنظام للمعلومات تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيمايلى:

- ✓تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة
- ✓تحديد ممتلكات المنشأة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ عليها
- ✓توفير المعلومات المالية الملائمة لإدارة المنشأة لمساعدتها في عملية التخطيط والرقابة
- ✓توفير المعلومات المالية الملائمة للمستفيدين خارج المنشأة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية وقرارات منح القروض، وفي تقييم درجة السيولة النقدية والموارد الإقتصادية المتوفرة للمنشأة.[2]

رابعا:أهداف المحاسبة توصل إليها الفكر المحاسبي المعاصر، ويمكن الأخذ بها بعد إجراء بعض التعديلات عمليا لتتناسب مع مقاصد الشريعة الإسلامية

وتشمل ما يلي:

- ✓توفير معلومات دقيقة عن حقوق والتزامات الوحدة المحاسبية وكافة الأطراف ذات العلاقة، والتغيرات التي حدثت على هذه الحقوق والالتزامات بمقتضي أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، من مفاهيم العدل والإحسان والالتزام بأخلاقيات التعامل الإسلامي، دون إجحاف بالمصالح المشروعة لأصحاب الأموال
- ✓توفير معلومات دقيقة للأطراف ذات العلاقة تساعدها على اتخاذ قرارتها الاقتصادية المشروعة في تعاملها مع الوحدة المحاسبية
- ✓المساهمة في رفع الكفاءة الإدارية والإنتاجية، وتشجيع الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة للوحدة وعلى رأس ذلك تشجيع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في كافة الأنشطة والمعاملات
- ✓ توفير معلومات تساعد على تقييم أداء إدارة الوحدة المحاسبية للأمانة المنوطة بها من قبل أصحاب الأموال، دون إهمال أو تقصير أو تعد سواء في الالتزام بمبادئ

الشريعة الإسلامية أو حفظ الأموال وتنميتها وتحقيق عائد ملائم لأصحابها، أو غير ذلك من الأهداف المشروعة لأصحاب الأموال

- ✓ توفير معلومات عن الموارد البشرية المتاحة للوحدة المحاسبية ومدي إسهامها في الارتقاء بالعاملين فيها سواء في النواحي الشرعية أو الاقتصادية، وتدريبهم، والعدل في معاملاتهم، وتشجيعهم على إتقان أعمالهم ورفع كفاءتهم الإنتاجية
- ✓ توفير معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية التي يمكن أن تتحقق لمن يتعامل مع الوحدة المحاسبية، وتوقيت هذه التدفقات، ودرجة المخاطر المحيطة بتحققها.

خامسا:خصائص المحاسبة من منظور إسلامي

- ✓تستمد المحاسبة من منظور إسلامي قواعدها الأساسية من القرءان والسنة، وتتسم بالثبات والموضوعية وعدم قابليتها للتغير، وينحصر مجال الاجتهاد في القواعد الفرعية أو في الطرق والإجراءات والأساليب المحاسبية دون الأسس والأحكام
- ✓تتعلق المحاسبة من منظور إسلامي بالعمليات المشروعة، وأي عمليات غير مشروعة مثل الربا والتجارة في الخمور ولحم الخنزير ليس لها مجال في الإسلام، ولكن إذا حدث وأجرت المنشأة أي معاملات غير مشروعة فيجب المحاسبة عنها والإفصاح عنها لتحقيق الشفافية المطلوبة مع عزل نتائجها في أجزاء مستقلة من التقارير، وبذلك يتسنى إتباع نظم موحدة في تسجيل وعرض البيانات المالية بطريقة أفضل من المحاسبة في النظام الوضعي، التي بدأت في المطالبة بإتباع نظم محاسبة موحدة في الفترة الحالية
- ✓تهتم المحاسبة من منظور إسلامي بالنواحي السلوكية للعنصر البشرى العامل في المنشأة،ويتم ذلك بوضع مؤشرا ت لتقييم الأداء وتحفيز العنصر البشرى والعمل على إنصافه مادي أو معنويا عند تصميم النظم المحاسبية.[3]

المحور الثاني:دور معايير المحاسبة المتعلقة بمحاسبة الزكاة في الشركات المعالجة المحاسبية لوعاء الزكاة

أولا:تحديد وعاء الزكاة

يتم تحديد وعاء الزكاة إما عن طريق صافي الموجودات أو عن طريقة صافي الأموال المستثمرة، وذلك باستخدام نسبة 2.5% للسنة القمرية، أو نسبة 2.5775% للسنة الشمسية، مع العلم بأنه إذا تم تصنيف البنود وتقويمها بطريقة متسقة يراعى فيها الفرق في أسس التقويم المختلفة في الطريقتين فإنهما تؤديان إلى نتيجة واحدة وذلك استنادا إلى معادلة قائمة المركز المالي.

أ:طريقة صافي الموجودات

تم تحديد وعاء الزكاة باستخدام طريقة صافي الموجودات على النحو التالي:

- ✓ وعاء الزكاة=الموجودات الزكوية–المطلوبات المستحقة الدفع خلال الفترة المالية المنتهية في تاريخ قائمة المركز المالي+حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة+حقوق الأقلية+الحقوق الحكومية+الحقوق الوقفية+الحقوق الخيرية+حقوق المؤسسات غير الهادفة للربح إذا لم يكن لها مالك معين
- ✓ تشمل الموجودات الزكوية النقد وما في حكمه، والذمم المدينة محسومة منها الديون المشكوك في تحصيلها(غير مرجوة السداد)، كما تشمل الموجودات المقتناة بغرض المتاجرة(مثل البضاعة، والأوراق المالية، والعقار،.....)، وموجودات التمويل(مضاربة، مشاركة، سلم، استصناع،....) ويحسم من موجودات التمويل المخصصات التي يتم تكوينها نتيجة للانخفاض في قيمة الموجودات أو نتيجة توقع عدم تحصيل المبالغ التي يتم بها تمويل تلك الموجودات، كما يحسم من موجودات التمويل الموجودات الثابتة المتعلقة بها
- ✓ تقاس الموجودات المقتناه بغرض المتاجرة على أساس القيمة النقدية المتوقع تحقيقها(القيمة السوقية للبيع) وقت وجوب الزكاة.

ب:طريقة صافي الأموال المستثمرة

يتم تحديد وعاء الزكاة باستخدام طريقة صافي الأموال المستثمرة على النحو التالي:

- ✓رأس المال المدفوع+الاحتياطيات+المخصصات التي لم تحسم من الموجودات+الأرباح المبقاة+صافي الدخل+المطلوبات غير المستحقة الدفع خلال الفترة المالية المنتهية في تاريخ قائمة المركز المالي–(صافي الموجودات الثابتة+الاستثمارات المقتناة لغير المتاجرة مثل العقار المعد للإيجار +الخسائر المرحلة)

ثانيا:معالجة الزكاة في القوائم المالية

في الحالات التالية التي يلزم فيها المصرف بإخراج الزكاة، وهي:

- ✓صدور قانون بإخراج المصرف للزكاة إلزاما
- ✓اشتمال النظام الأساسي للمصرف على نص يلزمه بإخراج الزكاة
- ✓صدور قرار من الجمعية العمومية للمصرف يلزمه بإخراج الزكاة
- ✓تعتبر الزكاة مصروفا من مصروفات المصرف(غير التشغيلية) يجب إثباته في قائمة الدخل من أجل تحديد صافي الدخل, وتعتبر الزكاة غير المدفوعة من بنود المطلوبات في قائمة المركز المالي للمصرف.

الحالات التي لا يلزم فيها المصرف بإخراج الزكاة وهي:

- ✓حالة توكيل كل أو بعض أصحاب حقوق الملكية للمصرف بإخراج الزكاة(التي وجبت عليهم) نيابة عنهم من نصيبهم من الأرباح المقرر توزيعها فإن الزكاة تعتبر حسما من نصيبهم من الأرباح المقرر توزيعها على أصحاب حقوق الملكية الذين وكلوا المصرف
- ✓حالة توكيل كل أو بعض أصحاب حقوق الملكية للمصرف بإخراج الزكاة دون تقيد بوجود أرباح لهم وموافقة المصرف على إخراجها فإنها تسجل ذمما على الموكلين
- ✓يظهر مبلغ الزكاة المستحق على المصرف ومبالغ الزكاة التي يتم توريدها من مصادر أخرى في قائمة مصادر واستخدام أموال صندوق الزكاة والصدقات.

ثالثا:متطلبات الإفصاح

- ✓يجب الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية عن الطريقة المستخدمة لتحديد وعاء الزكاة والبنود التي تدخل في تحديد هذا الوعاء
- ✓يجب الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية عن رأي هيئة الرقابة الشرعية للمصرف بشان الجوانب المتعلقة بالزكاة التي لم يشتمل عليها هذا المعيار

- ✓يجب الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية عما إذا كان المصرف بصفته الشركة الأم يقوم بإخراج زكاة حصته في الشركات التابعة له
- ✓في حالة عدم إخراج المصرف للزكاة يجب عليه أن يفصح في الإيضاحات حول القوائم المالية عن مقدار الزكاة الواجبة على السهم
- ✓يجب الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية عن مقدار الزكاة الواجبة على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
- ✓يجب الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية عما إذا كان المصرف يقوم بجمع الزكاة وتوزيعها نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار والحسابات الأخرى
- ✓يجب الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية عن القيود التي وضعتها هيئة الرقابة الشرعية للمصرف في تحديد وعاء الزكاة ومن أمثلة ذلك: في طريقة صافي الأموال المستثمرة عدم تجاوز مجموع صافي الموجودات الثابتة والاستثمارات المقتناة لغير المتاجرة مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطيات.[4]

المحور الثالث:مقارنة للمعايير المحاسبية والمراجعة الإسلامية المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية

أولا: مدخل حول معايير المحاسبة

أ: مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB

تمت الموافقة على النظام الأساسي لمؤسسة IASCF بواسطة مجلس الإدارة للجنة المعايير المحاسبة الدولية السابق IASC في فيفري من سنة 2001 كهيئة لا تهدف للربح مستقلة وذات اهتمام دولي,أما عن الإدارة فتقع على عاتق أعضاء أمناء مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية (الأمناء 22 عضوا يتوزعون كالآتي:)

06 أعضاء من أمريكا الشمالية,06 من أوروبا, 06, من أسيا, 04 من باقي الدول مع احترام قواعد التوازن الجغرافي الكلي.[5]

ب:أهم وابرز الأحداث التاريخية لتطور المحاسبة والمراجعة الدولية

- ✓سنة 1973 بدا الاعتراف بأهمية المراجعة الدولية (تسع دول)
- ✓سنة 1977 تاس الاتحاد الدولي للمحاسبين والمراجعين (49 دولة)
- ✓سنة 1982 تم توقيع 78 دولة واكتملت الاتفاقية بين دول الاتحاد.

ج:أهم محاور انعقاد المؤتمر العالمي للمحاسبين والمراجعين يعقد كل خمس سنوات لدراسة الآتي:

- ✓ المشاكل والمعوقات التي تقابل عملية توحيد وتدويل المعايير وإعطائها صفة دولية
- ✓ تطوير أسس إعداد التقارير المالية
- ✓ التوفيق والتنسيق بين الآراء المختلفة حول الممارسات المهنية للمحاسبة والمراجعة الدولية.

د:مشكلات واحتياجات منشات المحاسبة والمراجعة الدولية

- ✓ مراجعة الفروع الأجنبية وواجبات المنشات المحاسبة والمراجعة
- ✓ المساعدة والإمداد بالمعلومات في مجال تخطيط الضرائب الدولية
- ✓ مراجعة مشكلات سعر صرف العملات (معالجة فروق العملة المحلية والأجنبية)
- ✓ مراجعة القوائم المالية الموحدة للمجموعة الدولية (الشركة الأم والشركة التابعة)
- ✓ مراجعة تفاوت معدلات التضخم (تذبذب القوى الشرائية للعملات من فترة لأخرى)
- ✓ مراجعة مدى قدرة على مواجهة مشاكل التحاسب الضريبي الدولي (الازدواج الضريبي).[6]

ثانيا: نشأة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية مقرها في البحرين، وهي منظمة دولية مستقلة مؤلفة من أكثر من 140 عضوًا من 40 بلدا، ومهمتها إصدار المعايير في عددٍ من المجالات كالمحاسبة والمراجعة والضوابط الأخلاقية والشرعية، لتغطي كافة جوانب العمل المصرفي والمالي الإسلامي، وحتى تجعله ينسجم مع بعضه، ومع الواقع التجاري المحيط، وتسهل على المستثمر والمستهلك من جهة، وتيسر على البنوك إدارة أموالها، وتحقيق عائد أكبر، وتوفير بيئة آمنة من حيث تقليل مستوى المخاطرة من جهة أخرى" (نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط العدد 10290). وقد بلغ عدد المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حتى بداية سنة 2010 ثمانين معيارًا من المعايير الشرعية، بالإضافة إلى معايير خاصة بالمحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل المصرفي الإسلامي.[7]

وتسعى الهيئةAAOIFI إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- ✓ تطوير فكرِ المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرِفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية
- ✓ نشرَ فكرِ المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاتِه؛ عن طريق التدريب، وعَقْد الندوات، وإصدار النشرات الدورية، وإعداد الأبحاث والتقارير، وغير ذلك من الوسائل
- ✓ إعداد وإصدار معايير المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعا المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمِها المالية، وكذلك التوفيقِ بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية
- ✓ مراجعة، وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة
- ✓ إعدادَ، وإصدار، ومراجعة، وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والاستثمارية، وأعمال التأمين؛
- ✓ السعيّ لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة ،والبيانات، والإرشاداتِ المتعلقة بالممارساتِ المصرفية والاستثمارية، وأعمالِ التأمين، التي تصدرها الهيئة، مِنْ قِبَلِ كلّ الجهات الرقابية ذاتِ الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها مِمَّنْ يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتبِ المحاسبة والمراجعة.[8]
- ✓ لمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية في البحرين تعتبر من أهم مرجعيات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية، وإن الالتزام بها يعبر عن مدى التزام المصارف الإسلامية بالأحكام الشرعية، كما أن الالتزام بها يضبط معاملات المصارف الإسلامية، ويقلل إلى حدا كبير الاختلاف في الفتاوى بين هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية, كما أن الالتزام بهذه المعايير الشرعية يوفر حماية للمصارف الإسلامية من تلاعب المتلاعبين الذين يتسترون تحت مسميات التمويل الإسلامي المختلفة. ولذلك كله فإنني أرى أن اعتماد المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية في

البحرين، لأمر جد ضروري، لضبط معاملات المصارف الإسلامية، ولتوحيد الفتاوى الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.[9]

وصل عدد المعايير التي أصدرتها هيئة AAOIFI 80 معيارا إلى غاية سنة 2015؛ حيث تشمل:

- ✓ 27 معيارا محاسبيا
- ✓ 5 معايير مراجعة
- ✓ 7 معايير ضبط
- ✓ 2 من معاييرِ أخلاقيات العمل
- ✓ 40 معيارا شرعيا

وهذه المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة AAOIFI:

- ✓ أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية
- ✓ مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية
- ✓ العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المراجعة والمرابحة للآمرِ بالشراء
- ✓ التمويل بالمضاربة
- ✓ التمويل بالمشاركة
- ✓ الإفصاحُ عن أسس توزيعِ الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية، وأصحابِ حسابات الاستثمار
- ✓ حقوقُ أصحاب حسابات الاستثمار، وما في حكمه
- ✓ السلم والسلم الموازي
- ✓ الإجارة، والإجارة المنتهية بالتملك
- ✓ الزكاة
- ✓ المخصصات والاحتياطات
- ✓ العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية
- ✓ الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية
- ✓ صناديقُ الاستثمار

- ✓ المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية
- ✓ المعاملات بالعملات الأجنبية
- ✓ الاستثمار
- ✓ الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية
- ✓ الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية
- ✓ البيع الآجل
- ✓ الإفصاح عن تحويلات الموجودات
- ✓ التقرير عن القطاعات
- ✓ توحيدُ القوائم المالية
- ✓ الاستثمار في الشركاتِ الزميلة
- ✓ الاستثمار في الصكوك، والحصص، والأدوات المشابِهة.

ثالثا:مقارنة معاييرِ المحاسبة الدولية بمعايير المحاسبة الإسلامية

توحيد الممارسات المحاسبية للمؤسساتِ المالية جميعا عبر العالم يضمن التطبيق الجيد لها، وكذا ضمان القدرة على مقارنةِ القوائم المالية لمختلف المؤسسات, لكن هناك بعض المؤسسات المالية التي تتميز بخصوصيتها باعتمادها في الأساس على تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية فذلك قد يتعارض هذا الأساس مع بعضِ المبادئ المطبقة في المؤسسات المالية التقليدية.

أ: منهج وضع معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية

تتميز المؤسسات المالية الإسلامية بخصوصية باعتبارها أن كل معاملاتها يجب أن تكون مطابقة للشريعة الإسلامية، ولكن من جهة أخرى في بعض معاملاتِها يمكنها تطبيق المعاييرِ المحاسبية الدولية، ومن ثم فإن هيئة AAOIFI تقوم بإصدار المعايير التي لا تغطيها المعايير المحاسبية، أو تتعارض معها وهذا بإتباع المنهج التالي:

الشكل رقم01 : منهج وضع معايير المحاسبية المصرف الإسلامية

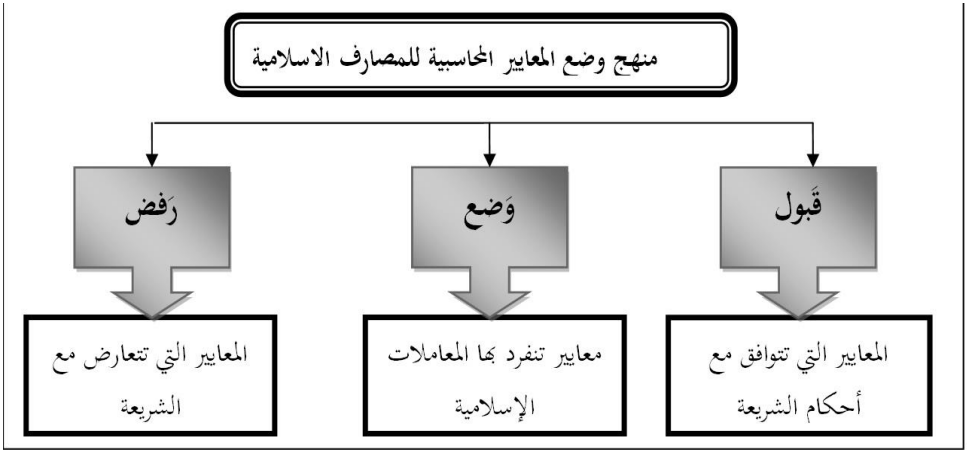

المصدر:http://aaoifi.com

من خلال الشكل السابق فانه يتم قبول معايير المحاسبية الدولية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، أما في حالة غياب معايير تغطي معاملات المؤسسات المالية فإنّ الهيئة تصدرُ معايير لذلك، وهذا يشكل علاقة تكامل بين معايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبية الإسلامية,أما تلك المعايير المحاسبية الدولية التي يتم رفضها كونها تتعارض مع أحكام الشريعة, فإنّها تشكل تحديا أمام المصارفِ الإسلامية خاصة إذا كانت تنشط في بيئة تلزم بتطبيق معايير المحاسبية الدولية.[10]

ب: علاقة المعايير المحاسبية والمراجعة الإسلامية بالمعايير المحاسبية الدولية

إن المؤسسات المالية الإسلامية ليس لها مانع من استخدام المعايير المحاسبية الدولية إذا ما خلت على ما يخالف الشريعة الإسلامية، تعالج معايير المحاسبةِ المالية الإسلامية النواحي التي لا تتناولها معايير المحاسبة الدولية بالقدر الكافي الملائم،كما أن المعايير الإسلامية تنطلق من السمات الخاصة التميز العمل المصرفي والمالي الإسلامي.

ويؤخذ في الاعتبار عند تطوير المعايير الإسلامية العودة إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية,وعليه يمكن النظر إلى العلاقة بين معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية من زوايا مختلفة أساسها التصنيف التالي الذي يضعها في خمس فئات:

- ✓المعايير الإسلامية الصادرة بسبب عدم قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على تبني معايير المحاسبة الدولية، وعدمِ رغبتها في ذلك، ويرجع هذا إلى مسائل تتصل بالالتزام بأحكام الشريعة ،أو بسبب عدم شمول معايير المحاسبة الدولية للنواحي التي ينفرد بها العمل المصرفي والمالي الإسلامي،وفي هذه الحالة، تطبق المعايير الإسلامية على النواحي التي تغطيها معايير المحاسبة الدولية؛ إذ يشمل معيار المحاسبة المالية رقم (1) "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، ومعايير المحاسبة المالية رقم (12) "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية"،معايير المحاسبة الدولية رقم (1) "عرض القوائم المالية"و(7) "قائمة التدفقات النقدية"و(8) "السياسات المحاسبية،والتغيرات في التقديراتِ الأخطاء المحاسبية و الأخطاء"و(10) "الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية"و(18) "الإيراد" و(24) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة"و(37) "المخصصات والمطلوباتِ المحتملة والموجودات المحتملة" كما يشمل معيار المحاسبة المالية رقم (13) "الإفصاح عن اسس تحديدِ، وتوزيعِ الفائض في شركات التأمين الإسلامية"معيار المحاسبة الدولي رقم (14) "التقرير عن المعلوماتِ المالية لقطاعات المؤسسة ".
- ✓المعاييرِ الإسلامية التي تشمل عددا مِن الممارسات المالية والمصرفية الإسلامية، والتي لا تشملها معايير المحاسبة الدولية، وينطبق ذلك على المعاملاتِ المالية التي تنفرد بانجازها المؤسسات المالية الإسلامية؛ وذلك بحكم الأساس الشرعي الذي تقوم عليه وفي هذه الحالةِ تطبق المعايير الإسلامية على النواحي التي لم تتطرق لها معايير المحاسبة الدولية، مثل معيارِ المحاسبة المالية رقم (2) "المرابحة و المرابحة آمر بالشراء" ومعيار المحاسبة المالية رقم (3) "التمويل بالمضاربة"ومعيار المحاسبة المالية رقم (4) "التمويل بالمشاركة"ومعيار المحاسبة المالية رقم (9) "الزكاة".

- ✓كما أن ثمة معايير دولية لا تقدم المعايير الإسلامية بديلا عنها؛ لأنها تنتج أساسا عن معاملات تصنف في بنود المعاملات المحرمة، وخير مثال على ذلك، معيار المحاسبة الدولي رقم (23)– تكاليف الاقتراض،وبالتالي،فان مثل هذه العناصر لا تجد لها مكانا في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية
- ✓معايير المحاسبة المالية الإسلامية المشابهة وليس المطابقة لمعايير المحاسبة الدولية، والتي تتناول مجموعة مقاربة من عناصرِ القوائم المالية، وهذا يصح على معيار المحاسبة المالية رقم (10) "الاستصناع و الاستصناع الموازي". ويتفق هذا المعيار في جوهره مع معيار (11) "عقود المقاولات"؛ لكنه يتطرق إلى جوانب لا يتناولها المعيارُ الأخير.
- ✓معاييرِ المحاسبة الدولية التي يمكن أن تعتمدها المؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي لم تصدر معايير إسلامية مماثلة؛ لأنه ليس ثمة ما يضر في تطبيق هذه المعايير من قبل تلك المؤسسات؛ لأن هذه المعايير لا تثير مسائل الالتزام بأحكام الشريعة، وتعتبر كافية لمعالجة النواحي الخاصة بممارساتِ وعمليات المؤسسات المالية الإسلامية وفي هذه الحالات لا يوجد حتى الآن معايير مقابلة، ويجوز للمؤسسات المالية الإسلامية التي تعتمد المعايير الإسلامية، السير على معاييرِ المحاسبة الدولية وما سواها في الحالات التي لا تقدم فيها بديلا عن تلك المعاييرِ،ويتجلى هذا على سبيل المثال في معيار المحاسبة الدولي رقم (2) "المخزون" ومعيارِ المحاسبة الدولي رقم (19) " منافعُ العاملينَ (تكلفة منافع الموظفين)" بالإضافة إلى معيار المحاسبة الدولي رقم (16) "الممتلكات والتجهيزات والمعدات".
- ✓معايير المحاسبة المالية الإسلامية التي تعالج عناصر متشابهة لتلك التي تشملها معايير المحاسبة الدولية، دون أن يحمل المعياران قيد المقارنةِ أيا من أوجه التوافق. ومن الأمثلة على ذلك معيار المحاسبةِ المالية الإسلامية رقم (2) "المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء" الذي يتصدى لمعاملات البيع الانتمائي التي يشتري فيها المصرف عموما سلعة محددة القدر والصفة، بناء على وعد من العميل بشرائها من المصرف، مما يخلف دينا في ذمة المشتري مرابحة لكن هذه الصيغة التمويلية على الرغم مِن أوجه الشبه الظاهرية لها مع الاقتراض بفائدة هي أبعد ما تكون عن

التعاملِ الربوي، فيما إن أحسن تطبيقها ومِن هنا،فان متطلبات هذا المعيار لا تتوافق ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (18) "الإيراد" لمثل هذا الشكل من المعاملات الائتمانية.[11]

ج:الاختلافات الأساسية بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية

الجدول رقم:01 الاختلافات الأساسية بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية

المعايير المحاسبية الإسلامية	المعايير المحاسبية الدولية	
الاختلاف في العلاقات التعاقدية	الاعتماد على أساس المشاركة في الربح والخسارة وتحمُّل المخاطر	الاعتماد أساس الفائدة على الاقتراض والإقراض (علاقة الدائنية والمديونية).
الاختلاف في أهداف مستخدمي القوائم المالية	يتركز الاهتمام في الأساس على المعلومات غير المالية؛ كامتثال المؤسسات المالية لمبادئ الشريعة وإرضاء الله عزّ جلّ؛ من خلال الاستثمار، والتعامل الحلال بالإضافة إلى المعلومات المالية بغرض تنمية أموالهم، و تحقيق دخل ملائم على الاستثمار.	الحصول على معلومات مفيدة في اتخاذ القرار حول التخصيص الكفء لمواردهم في استخدامات أكثر ربحية؛حيث تُركِّز على تحديد الأحداث، والمعاملات الاقتصادية؛ بغرض تلبية الحاجة من المعلومات المالية.
الاختلاف في المجالات التي تشملها المعايير	-خاصة بالصناعة المصرفية الإسلامية؛ -تركِّز على متطلبات الممارسات المالية الإسلامية.	-خاصة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بكاملها؛ -تكون المعايير بصورة عامة، ومعظمها غير خاص بصناعة محددة.

الخاتمة

انطلاقا من طريقة المعالجة النظرية ،تم توصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوجز أهمها فيما يلي:

- ✓إن أساس إعداد المعايير المحاسبية الإسلامية يعتمد في الجانب المحاسبي على المعايير المحاسبية الدولية حيث يتم تطبيق المعاييرِ التي لا تتعارض مع تعاليم الشريعة الإسلامية،وفي المقابل إصدار معايير جديدة في المسائل الجوهرية التي يكون فيها اختلاف
- ✓تميز الإطار الفكري المحاسبي من منظور إسلامي بمجموعة من القواعد غير متوافرة في الأطر الفكرية للمحاسبية
- ✓إن المعايير المحاسبية الإسلامية التي يتم إصدارها مِن قبل هيئة المحاسبة والمراجعة غير ملزمة لكل المؤسسات المالية الإسلامية ولا تلقى قبولا عاما
- ✓الاهتمام بالجانب الإعلامي للزكاة باستخدام كافة وسائل الإعلام المرئي والمسموع وغيرها لتوعية المجتمع بمكانتها وأهميتها ودورها البناء في إصلاح الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
- ✓أن هناك اختلافات جوهرية بين المعايير الإسلامية، والمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وستظل هذه الاختلافات قائمة بسبب الفرق الجوهري بين الممارسات المصرفية والمالية التقليدية،والممارسات المصرفية والمالية الإسلامية،كما أن الفروق الفكرية بين الممارسات التقليدية والإسلامية تعني أن مجموعتي المعايير لهما مسوغ لوجدها والأساس العلمي والتطبيقي الذي تستمد منه استمرارها.
- ✓تحسين معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالزكاة، بما تتلاءم مع الفتاوى الشرعية المستجدة الصادرة عن مجامع الفقه الإسلامي.

توصيات

- ✓ضرورة إنشاء هيئة للمحاسبة من منظور إسلامي تضم في عضويتها جميع المنظمات المحاسبية المهنية في جميع الدول الإسلامية أو غير الإسلامية الراغبة في ذلك،
- ✓أن يكون لهذه البيئة دور حقيقي وفعال فيما يحدث الآن من مشروع التقارب بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يهدف إلى تطوير الإطار الفكري المحاسبي والمعايير المحاسبية لكلا المجلسين، بحيث تظهر وجهة النظر الإسلامية في هذا المجال
- ✓ضرورة تشجيع الباحثين على عمل أبحاث في مجال المحاسبة من منظور إسلامي مع
- ✓تمويليا وتدعيمها من الجامعات أو من هيئة المحاسبة من منظور إسلامي الموصى بإنشائها لإبراز ما تتميز به المحاسبة من منظور إسلامي من مفاهيم وأهداف وخصائص وإطار فكري.

الهوامش و المراجع

[1] براهمي فوزية,لعروسي لخضر نحو تحسين جودة التقارير المالية وفق الإطار الفكري للمحاسبة الإسلامية,الملتقى العلمي الوطني حول التدقيق والمحاسبة كدعامة لتحسين الاستثمار قي المؤسسة الجزائرية,جامعة المدية ص: 4, 5.

[2] http://arabacc-dir.blogspot.com

[3] براهمي فوزية,لعروسي لخضر نحو تحسين جودة التقارير المالية وفق الإطار الفكري للمحاسبة الإسلامية,مرجع سابق,ص:5, 6.

[4] بهاء الدين عبد الخالق بكر دور الفكر المحاسبي المعاصر في قياس وعاء زكاة الشركات المساهمة. المصارف الإسلامية الفلسطينية –نموذجا مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ص:14, 15.

5 عريف عبد الرزاق,انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات. الاقتصادية الجزائرية, أطروحة دكتوراه,تخصص,علوم التسيير,جامعة محمد خيضر,بسكرة, الجزائر,2016, 2017,ص:24, 25.

6 نهال محمود السيد,"المحاسبة الالكترونية والتقييد التكنولوجي"مؤسسة شباب الجامعية,كلية التجارة الخارجية,جامعة القاهرة,2017,ص: 12بتصرف.

[7] https://ar.islamway.net

[8] معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات. المالية الإسلامية، البحرين، 2007.

[9] https://ar.islamway.net

[10] http://aaoifi.com

[11] http://mosgcc.com